

خطة عمل قازان

نحن الوزراء المجتمعين في المؤتمر الدولي السادس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة المنعقد في قازان (15-13 تموز/يوليو 2017)،

- 1 - إذ نشير إلى استخدام مصطلح "الرياضة"، لأغراض خطة العمل هذه وما لم يُذكر فيها خلاف ذلك، كمصطلح عام يشمل الرياضة للجميع والرياضة البدنية والرياضة الترفيهية ورياضة الرقص والرياضة المنظمة والرياضة غير المنظمة والرياضة التنافسية والرياضة التقليدية والألعاب الرياضية الخاصة بالشعوب الأصلية بمختلف أشكالها،
- 2 - ونلفت الأنظار إلى أن الرياضة للجميع، التي تشمل الرياضة والألعاب التقليدية، مجال أساسي لعمل الحكومات على الاستفادة من الإمكانيات التي تنطوي عليها الأنشطة البدنية على أكمل وجه من أجل التنمية الشخصية والاجتماعية،
- 3 - ونقر بأن خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها تجسّد التوافق السياسي الشامل في الآراء بشأن أولويات التنمية وأهدافها وغاياتها التي يجري الاسترشاد بها لوضع السياسات الدولية والوطنية وتنفيذها ورصدها،
- 4 - ونشدد على أهمية الإقرار، في ديباجة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بأن الرياضة عامل من عوامل التمكين المهمة للتنمية المستدامة والسلام،
- 5 - ونعرب عن قلقنا من عدم ذكر التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة في أي هدف أو غاية من أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فيما عدا الإقرار العام بأن الرياضة عامل من عوامل التمكين،
- 6 - ونذكّر بأن إعلان برلين الذي اعتمده المؤتمر الدولي الخامس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة، والميثاق الدولي للتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والثلاثين، يشكّلان معاً مجموعة شاملة من المبادئ والتوصيات والتعهدات المتعلقة بوضع السياسات الرياضية،
- 7 - ونعرب عن تقديرنا لما أفضت إليه عملية متابعة المؤتمر الدولي الخامس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة، وكذلك عملية تنقيح الميثاق الدولي للتربية البدنية والرياضة، فيما يخص تعزيز التشاور والتعاون على الصعيد الدولي بين الحكومات والجهات المعنية غير الحكومية بشأن التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة بمختلف أشكالها،

- 8 - ونشدد أيضاً على وجود توافق واسع النطاق في الآراء بين تلك الجهات المعنية على إرساء خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وكذلك إعلان برلين والميثاق الدولي للتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة، أساساً مترابطة ومتينة لوضع السياسات الرياضية، وعلى أنه ينبغي، بناءً على هذه الأسس، التركيز عند وضع السياسات الرياضية من الآن فصاعداً على الانتقال من النوايا إلى التنفيذ القابل للقياس فيما يخص السياسات،
- 9 - ونشدد فضلاً عن ذلك على أن السياسات الوطنية والدولية الخاصة بالرياضة يجب أن تكون شاملة من أجل المساهمة في الحدّ من أوجه عدم المساواة، وعلى أن الانتفاع الشامل للجميع بالتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة يجب أن يكون، بناءً على ذلك، أحد العناصر الأساسية لأية سياسة وطنية أو دولية خاصة بالرياضة،
- 10- ونقر أيضاً بأن وجوب تحقيق الشمول ليس مجرد صعوبة يجب التغلب عليها، بل هو أيضاً دعوة إلى العمل بطريقة استباقية على تعزيز التنوع واستيعابه بعزم وإصرار بوصفه عاملاً من عوامل تعزيز الممارسات المشتركة،
- 11- ونشدد على أن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في مجال الرياضة وعن طريق الرياضة عنصران أساسيان للسياسات الوطنية والدولية الخاصة بالرياضة، فضلاً عن كونهما عاملين حاسمين في الحوكمة الرشيدة وفي تعزيز مساهمة الرياضة في التنمية المستدامة والسلام قدر المستطاع،
- 12- ونقر فضلاً عن ذلك بأن إمكانية مساهمة التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة مساهمة كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لن تتحقق على أكمل وجه إلا في حال التمكن من حشد مجموعة كبيرة من السلطات الوطنية والمنظمات الرياضية والتربوية وغيرها من الجهات المعنية،
- 13- ونقر بأن حشد مجموعة كبيرة من الجهات المعنية عن طريق شراكات ومحافل جديدة يتطلب إدماج سياسات خاصة بالرياضة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وكذلك وسائل لقياس المساهمات المحددة للرياضة في التنمية المستدامة والسلام،
- 14- ونؤكد التزامنا المتواصل بتوفير التربية البدنية الجيدة بوصفها أهم وسيلة لضمان المشاركة الشاملة مدى الحياة في الرياضة والنشاط البدني،
- 15- ونقر أيضاً بأنه لا بدّ من صون النزاهة في الرياضة وتعزيزها بطريقة فعالة للتمكن من المحافظة على وظائف الرياضة فيما يخص التنمية والتعليم وتحسين الصحة،
- 16- ونقر فضلاً عن ذلك بدور الشباب الحاسم في تعزيز مساهمة الرياضة في التنمية المستدامة والسلام قدر المستطاع، وكذلك بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه الرياضة في تيسير التحاق الأطفال بالمدارس وتعزيز أهلية الشباب للعمل وتيسير الانتقال من الدراسة إلى العمل،

17- ونشدد أيضاً على أن تمكن السلطات الوطنية والهيئات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالرياضة من بحث جميع جوانب سياسة النزاهة في الرياضة بطريقة فعالة يتطلب إيجاد أوجه تآزر بين تلك الجوانب فيما يخص التربية الوقائية والتوعية، والتشريع وحماية المبلغين عن المخالفات، وضمان حرية وسائل الإعلام، والتحقيق وتبادل المعلومات، والقدرات البشرية والتقنية والمالية المرتبطة بها،

18- ونؤكد أيضاً التزامنا المتواصل بالتشجيع على التصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنزاهة في الرياضة وعلى تنفيذ تلك الاتفاقيات، ولا سيما اتفاقية اليونسكو الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة، واتفاقية مجلس أوروبا بشأن التلاعب بالمباريات الرياضية، واتفاقية مجلس أوروبا بشأن الأخذ بنهج متكامل للسلامة والأمن والخدمة أثناء مباريات كرة القدم والفعاليات الرياضية الأخرى،

19- ونواصل التعاون النشط بين الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الرياضية، ولا سيما عن طريق اليونسكو ومع الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات، في وضع نظام قوي ومتسق لمكافحة المنشطات،

20- ونقر بأن تعليم قيم الرياضة وتنمية المهارات في مجال الرياضة وعن طريق الرياضة وسيلتان حاسمتان لتفادي المخاطر المتعلقة بالنزاهة في الرياضة وضمان استدامة المصداقية في الرياضة باعتبارها قدوة للمجتمع برمته،

21- ونقر أيضاً بأن التعاون الدولي مهم للغاية لضمان الحدّ من أوجه التفاوت بين البلدان فيما يخص مختلف القدرات المتعلقة بنشر السياسات الرياضية، وحماية النزاهة في الرياضة من المخاطر العابرة للحدود الوطنية،

22- ونقر فضلاً عن ذلك بضرورة حماية واحترام وإنفاذ حقوق الإنسان لكل المشاركين في التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة،

23- ونعرب عن شكرنا لجميع الخبراء الذين شاركوا في الإعداد للمؤتمر الدولي السادس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة على تفانيهم ومساهماتهم في التحضيرات البرنامجية للمؤتمر، وندعو أولئك الخبراء إلى مواصلة المساعدة من أجل متابعة هذا المؤتمر،

نؤكد، استناداً إلى مشاورات عالمية مع الخبراء والأوساط الرياضية ولجنة اليونسكو الدولية الحكومية للتربية البدنية والرياضة، ما يلي:

24- نقر إطار متابعة السياسات الرياضية الموضوع من أجل المؤتمر الدولي السادس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة، والوارد في الملحق الأول لهذه الوثيقة، بوصفه مرجعاً طوعياً شاملاً لتعزيز التقارب الدولي بين واضعي السياسات في ميادين التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة؛

25- وتقرر أيضاً إطار متابعة السياسات الرياضية الموضوع من أجل المؤتمر الدولي السادس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة بوصفه أداة لتعزيز وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ السياسات الوطنية والدولية في ميادين التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة؛

26- وتدعم ترويج إطار متابعة السياسات الرياضية فضلاً عن تحديثه وتكييفه على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

27- ونعرب عن رضانا عن المساهمات التي جُمعت من أجل الاسترشاد بما يخص إطار متابعة السياسات الرياضية الموضوع من أجل المؤتمر الدولي السادس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة، وتدعم أيضاً استخدام ونشر المعلومات الواردة في تلك المساهمات؛

28- وتدعم فضلاً عن ذلك الإجراءات الخمسة الواردة فيما يلي والمعروضة في الملحق الثاني بوصفها حوافز للتعاون بين الجهات المعنية المتعددة على الصعيدين الدولي والوطني:

1 - إعداد أداة للدعوة والمناصرة لتقديم حجج قائمة على البيّنات من أجل الاستثمار في التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة؛

2 - وضع مؤشرات مشتركة لقياس مساهمة التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة في تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الأولوية؛

3 - توحيد ومواصلة تحسين المعايير الدولية التي تتيح لوزراء الرياضة اتخاذ التدابير اللازمة بشأن النزاهة في الرياضة (إجراء مرتبط بالاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة)؛

4- إجراء دراسة جدوى بشأن إنشاء مرصد عالمي للمرأة والرياضة والتربية البدنية والنشاط البدني؛

5 - إنشاء مركز لتبادل المعلومات وفقاً لإطار متابعة السياسات الرياضية الموضوع من أجل المؤتمر الدولي السادس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة؛

29- وتقرر بأنه لا يمكن تنفيذ خطة عمل قازان تنفيذاً ناجحاً إلا إذا قامت الدول الأعضاء بتحديد وتمويل أنشطة معيّنة من خطة العمل ذات أهمية على الصعيد الوطني، وبالدعوة إلى تنفيذ خطة العمل على الصعيدين الإقليمي والقاري؛

30- وتدعو اللجنة الدولية الحكومية للتربية البدنية والرياضة إلى رصد تنفيذ خطة عمل قازان؛

31- وتدعو المدير العام لليونسكو إلى ضمان اضطلاع اليونسكو بدور ريادي في تنسيق متابعة خطة عمل قازان.

الملحق الأول

إطار متابعة السياسات الرياضية

الخاص بالمؤتمر الدولي للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة

ألف - الخلفية

1 - بينت اليونسكو أثناء الدورة الاستثنائية للجنة الدولية الحكومية للتربية البدنية والرياضة، التي عُقدت في لوزان بسويسرا في 29 و30 كانون الثاني/يناير 2015، الإجراءات الخاصة بالإعداد لعقد المؤتمر الدولي السادس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة وأهداف هذا المؤتمر. ويتمثل أحد الأهداف في وضع مؤشرات التقييم ومؤشرات القياس وأدوات التقييم الذاتي اللازمة لرصد تنفيذ إعلان برلين والميثاق الدولي للتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة (البراهين العلمية/التحريرية) (الوثيقة CIGEPS/2015/INF.REV.).

2 - ويعبّر إعلان برلين (2013) عن توافق في الآراء بين واضعي السياسات بشأن وضع سياسات تركز على الأنشطة، بينما يضع الميثاق الدولي للتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة (2015) رؤية مشتركة بين مختلف الجهات المعنية بشأن المبادئ والقيم الأساسية التي ينبغي الاسترشاد بها في برامج التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة. ويشكّل الإعلان والميثاق معاً خريطة طريق للسياسات، ويعززان الانتقال من النوايا إلى التنفيذ.

3 - وقررت اللجنة الدولية الحكومية للتربية البدنية والرياضة أن يجري التركيز في المؤتمر الدولي السادس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة على توجيه نداء من أجل العمل على الوفاء بتعهدات الوزراء الواردة في إعلان برلين، وعلى تحقيق التطلعات وتطبيق المعايير التي ينطوي عليها الميثاق الدولي للتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة، في ظل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها. ولذلك يبدو أن وضع إطار جديد للربط بين هذه الوثائق الثلاث سيكون أمراً مفيداً.

4 - ويرمي إطار متابعة السياسات الرياضية الخاص بالمؤتمر الدولي للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة، الذي وضعته اليونسكو، إلى تيسير التقارب في السياسات بين الدول، وكذلك بين الجهات المعنية المتعددة، وتيسير التعاون الدولي وتعزيز الجهود التي تبذلها السلطات الحكومية والمنظمات الرياضية في مجال بناء القدرات. ويرمي الإطار أيضاً إلى الوقوف على الثغرات فيما يخص المبادئ والتعهدات والتوصيات السابقة، وتوفير الأدوات اللازمة ونشر الممارسات الجيدة.

5 - ويعود أمر استخدام إطار متابعة السياسات الرياضية الخاص بالمؤتمر الدولي للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة والمساهمة فيه إلى تقدير الدول الأعضاء، وتُعتبر كل المساهمات في الإطار مع ذلك مساهمات قيمة ومرحّب بها.

6 - وينبغي لبنية إطار متابعة السياسات الرياضية الخاص بالمؤتمر الدولي للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة أن تتيح لجميع الجهات المعنية استخدام الإطار وفقاً لأولوياتها ومنهجياتها.

باء - البنية ومحاور العمل الرئيسية والفرعية لإطار متابعة السياسات الرياضية

7 - يشتمل إطار متابعة السياسات الرياضية الخاص بالمؤتمر الدولي للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة على ثلاثة محاور رئيسية و20 محوراً فرعياً للعمل كما يلي:

1 - وضع رؤية شاملة لإتاحة الرياضة والتربية البدنية والنشاط البدني للجميع

- 1-1 الالتزام بأولويات التنمية المستدامة
- 2-1 إقامة شراكات متعددة الأطراف بين الجهات المعنية
- 3-1 تعزيز التربية البدنية الجيدة والنشاط البدني في المدارس
- 4-1 نشر البعثات المستمدة من البحوث وتعزيز التعليم العالي
- 5-1 تحقيق المساواة بين الجنسين/تمكين الفتيات والنساء
- 6-1 تعزيز إشراك الشباب في عمليات اتخاذ القرارات
- 7-1 تعزيز التمكين والمشاركة الشاملة

2 - تعزيز مساهمة الرياضة في التنمية المستدامة والسلام قدر المستطاع

- 1-2 تحسين صحة ورفاهية الجميع في كل الأعمار
- 2-2 جعل المدن والمستقرات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
- 3-2 توفير التعليم الجيد وتعزيز التعلم مدى الحياة للجميع وتنمية المهارات عن طريق الرياضة
- 4-2 بناء مجتمعات مسالمة ومنصفة وشاملة للجميع
- 5-2 تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل المنتج للجميع
- 6-2 تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات
- 7-2 ضمان الأخذ بأتماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج واتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وعواقبه
- 8-2 بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

3 - حماية النزاهة في الرياضة

- 1-3 حماية الرياضيين والمتفرجين والعاملين في مجال الرياضة والفئات الأخرى المعنية
- 2-3 حماية الأطفال والشباب والفئات الأخرى المستضعفة
- 3-3 تعزيز الحوكمة الرشيدة للمنظمات الرياضية

4-3 تعزيز تدابير مكافحة التلاعب بالمباريات الرياضية

5-3 وضع إطار مناسب لسياسة مكافحة تعاطي المنشطات وضمن تطبيقه واتخاذ تدابير فعالة لضمان الامتثال لأحكامه

جيم - شرح محاور العمل الرئيسية والفرعية

8 - يتطلب ضمان الحصول على المعلومات المناسبة بطريقة يسيرة وفعالة وسريعة تنظيم جمع المعلومات وعرضها وفقاً لطلبات واضعي السياسات الحكوميين وغير الحكوميين. ويتوقف شرح كل محور من محاور العمل الرئيسية والفرعية على المستجدات الراهنة والمقبلة.

محور العمل الرئيسي الأول:

وضع رؤية شاملة لإتاحة الرياضة والتربية البدنية والنشاط البدني للجميع

يعزز هذا الأمر إمكانية التمتع بالحق في المشاركة في التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة عن طريق مجموعة من الأنشطة الرامية إلى إيجاد روابط بأهداف التنمية المستدامة، وإقامة شراكات جديدة، وتأكيد دور التربية البدنية وأهمية المساواة بين الجنسين وأهمية مشاركة الشباب في اتخاذ القرارات، وكذلك الطابع الشامل لجميع البرامج المقبلة. وتندرج محاور العمل الفرعية السبعة جميعها في عداد العناصر الضرورية للسياسات والخطط الدولية والوطنية.

1-1 الالتزام بأولويات التنمية المستدامة

توفر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها المرجع السياسي العالمي اللازم لوضعي السياسات من أجل تعزيز التغيير المستدام في مختلف جوانب المجتمع. وقد شدد قادة العالم على إمكانية الأخذ بهذه الخطة في جميع البلدان وفي كل المجالات. ولما كانت الرياضة والنشاط البدني والتربية البدنية من الوسائل المعترف بها للتنمية المستدامة، فقد بدأ تنسيق السياسات بين مختلف الجهات المعنية لتحديد أهداف التنمية المستدامة التي يمكن أن تُربط بها البرامج الدولية والوطنية لتلك الجهات ضمن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ولذلك لا بدّ من أن تكون الرؤية الوطنية الرامية إلى إتاحة الرياضة والتربية البدنية والنشاط البدني للجميع، وكذلك أولويات السياسات الوطنية المرتبطة بها، منسقة ومتسقة مع أولويات التنمية المستدامة الواردة في خطط التنمية المستدامة الوطنية والإقليمية وفي خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

2-1 إقامة شراكات متعددة الأطراف بين الجهات المعنية

يدل التنوع الهائل لأشكال وسياقات التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة على أن أهميتها للمجتمع المدني تكمن إلى حدّ كبير في تنوعها وقدرتها على التكيف. وتتطلب الاستفادة من الإمكانيات التي تنطوي عليها التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة على أكمل وجه التعاون بين جميع القطاعات المسؤولة عن السياسات العامة، ومنها الصحة والتعليم والتنمية الحضرية والبنية التحتية والنقل على سبيل المثال، وكذلك مع الجهات المعنية في القطاع

الخاص، من أجل وضع تشريعات ونُظم وخطط عمل وطنية وتنفيذها. وتعزز هذه الإجراءات، عند الاضطلاع بها بطريقة قائمة على التآزر، استمرارية وإمكانية ممارسة الأنشطة الرياضية في كل الأعمار. وترمي إلى تعزيز الاستقلالية الفردية والجماعية وتفادي التوقف عن ممارسة الأنشطة الرياضية (بسبب العمر وأحداث الحياة والظروف الاجتماعية والصحية والتمييز على سبيل المثال). ولا بدّ من مواصلة السعي إلى تحديد وإعداد ونشر الأدوات وغيرها من آليات الدعم اللازمة للمساعدة على التعاون المذكور آنفاً بين القطاعات.

3-1 تعزيز التربية البدنية الجيدة والنشاط البدني في المدارس

تساعد المدارس التي يحظى النشاط البدني فيها بموقع الصدارة على إيجاد أنماط معيشية صحية وأنماط سلوكية سليمة وأساليب سليمة للتعليم. وتندرج التربية البدنية الجيدة فضلاً عن ذلك في عداد العناصر الضرورية للتعليم الابتدائي والثانوي. وتساعد التربية البدنية الجيدة على تنمية المهارات واللياقة البدنية، وكذلك المهارات الحياتية والمعرفية والاجتماعية والوجدانية، والقيم والمواقف التي تتيح إعداد مواطنين يشعرون بالمسؤولية الاجتماعية. ويمكن تحقيق هذا الأمر عند توفير الموارد اللازمة لتحقيقه، والالتزام بالعمل على تحقيقه، وإظهار محاسنه العامة. ويتطلب تعزيز التربية البدنية الجيدة والنشاط البدني في المدارس توفير موارد كثيرة متنوعة وحافزة وكبيرة وشاملة. وتتسم تجارب التعلم في ميدان التربية البدنية بأكبر قدر من الفعالية عندما تكون إيجابية وحافزة ومناسبة من الناحية الإنمائية لمساعدة الأطفال والشباب على اكتساب المعارف والمهارات والمواقف والقيم اللازمة لكي يحيا حياة مفعمة بالنشاط البدني في الحاضر والمستقبل.

4-1 نشر البينات المستمدة من البحوث وتعزيز التعليم العالي

يؤدي التعليم العالي والبحث دوراً أساسياً في تحسين نوعية التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة. ويجب على المؤسسات المتخصصة أن تضطلع بالإعداد الأولي وبالتدريب المستمر للمعلمين والمرشدين. ويجب إعطاء الأولوية للبحوث والتنمية المتعددة التخصصات من أجل وضع سياسات تقوم على البينات وتلائم مختلف فئات المجتمع. وتضطلع مؤسسات التعليم العالي بدور مهم في تعزيز وتوفير فرص النشاط البدني والرياضة في جميع مستويات الأداء، ومنها برامج مخصصة للرياضيين الذين يشاركون في المنافسات الرياضية (الازدواج الوظيفي).

5-1 تحقيق المساواة بين الجنسين/تمكين الفتيات والنساء

ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية اليونسكو بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم، في مواد مختلفة على وجوب تمتع كافة أفراد المجتمع بحقوق متساوية للمشاركة في جميع الأنشطة، ومنها التعليم، وكذلك للمشاركة في وضع السياسات وتوليّ مناصب قيادية في هذا الصدد. وتوفر التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة وسائل فعالة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين الفتيات والنساء، ومكافحة أشكال الظلم البنيوية التي تحدّ من الفرص المتاحة للفتيات والنساء، وكذلك من

الفرص المتاحة للفئات الأخرى. وتضم المستويات المتنوعة الممكنة لمشاركة الفتيات والنساء في تلك الأنشطة المشاركة والإرشاد والتدريس والإدارة والقيادة.

6-1 تعزيز إشراك الشباب في عمليات اتخاذ القرارات

تقر خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الشباب بالدور الحاسم للشباب في تعزيز المساعي الرامية إلى إيجاد حلول إبداعية مبتكرة للتغلب على المصاعب التي تعترض التنمية وإحداث التغييرات الاجتماعية الإيجابية المنشودة. وتتطلب مشاركة الشباب مشاركة فعالة في الرياضة واضطلاعهم بدور فعال فيها أن ينتفع الشباب، ولا سيما الشباب الرياضيين والعاملين في المنظمات التي يديرها الشباب، بطروف تمكينية وبرامج وسياسات قائمة على البيّنات في جميع المستويات. ويُعدّ إنفاذ حق الشباب في المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالرياضة والسياسات الرياضية أمراً ضرورياً أيضاً لضمان الاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية للشباب وإنفاذها.

7-1 تعزيز التمكين والمشاركة الشاملة

تتطلب المشاركة الشاملة إتاحة الفرص اللازمة للجميع في كل مستويات المشاركة، بغض النظر عن القدرة أو الإعاقة، أو الانتماء الإثني أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة، أو الوضع القانوني عند الولادة أو أي وضع قانوني آخر. ويشمل هذا النهج بالضرورة المهاجرين وفئات خاصة أخرى. وبناءً على ذلك، تعود المشاركة في البرامج والأنشطة المتعلقة بهذا الأمر بنتائج شاملة على الكثير من أهداف وغايات التنمية التي تؤثر في تعلم وصحة ورفاهية الأفراد. ومن الجدير بالذكر أن وجوب تحقيق الشمول ليس مجرد صعوبة يجب التغلب عليها، بل هو أيضاً دعوة إلى العمل على تعزيز التنوع واستيعابه بعزم وإصرار بوصفه عاملاً من عوامل تعزيز الممارسات المشتركة.

محور العمل الرئيسي الثاني:

تعزيز مساهمة الرياضة في التنمية المستدامة والسلام قدر المستطاع

يربط محور العمل الرئيسي الثاني المتمثل في تعزيز مساهمة الرياضة في التنمية المستدامة والسلام قدر المستطاع المستجدات في التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة منذ اعتماد إعلان برلين (2013) بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها. ويشتمل على ثمانية محاور عمل فرعية تبين كيف يمكن أن تساهم التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة في تحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة.

1-2 تحسين صحة ورفاهية الجميع في كل الأعمار

يُعدّ الخمول البدني، فيما يخص أسباب الوفيات في العالم، العامل الرئيسي الرابع الذي يمكن أن يؤدي إلى الوفاة. وقد أبرزت خطة التنمية المستدامة أهمية الأنماط المعيشية الصحية إذ أدرجتها في عداد الأمور ذات الأولوية. ويمكن أن تؤدي المشاركة في التربية البدنية والرياضة إلى حفز الناس إلى زيادة نشاطهم، ويمكن أن يساهم ذلك في الحدّ

من "الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية" ومن تكاليف الرعاية الصحية المرتبطة بهذه الأمراض (الغاية 3-4 للتنمية المستدامة). وتبيّن الدلائل ارتباط المشاركة في التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة، ومنها الرياضة والألعاب التقليدية، بتحسين الصحة النفسية والاجتماعية، وكذلك بالوقاية من الإدمان على تعاطي المواد الخطرة وبالعلاج من الإدمان على تعاطيها (الغاية 3-5 للتنمية المستدامة). وتساعد المشاركة المنتظمة في التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة على النمو الصحي للأطفال والمراهقين، ويشمل هذا الأمر نموهم على الصعيدين المعرفي والنفسي. ويمكن أن تكون الفعاليات الرياضية وبرامج الأنشطة البدنية الواسعة النطاق محافل للتمكين والتوعية بشأن صحة المجتمع تتيح الوصول إلى عدد كبير من الأشخاص المختلفين الذين قد لا تتيح وسائل الرعاية الصحية التقليدية الوصول إليهم. ويدعم هذا الأمر الجهود الرامية إلى مكافحة الأمراض المعدية وتحسين سبل الانتفاع بخدمات الرعاية الصحية (الغائتان 3-3 و3-7 للتنمية المستدامة).

2-2 جعل المدن والمستقرات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

يمكن أن تساعد البنى الأساسية والأماكن الخاصة بالرياضة والتربية البدنية والنشاط البدني في المناطق الحضرية والريفية على تشجيع وتطوير وإدامة أنماط الحياة النشيطة والصحية لسكان تلك المناطق، وكذلك على بناء مجتمعات مستدامة وشاملة للجميع. ويوصي برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موائل الأمم المتحدة) بتخصيص 15 في المائة من المناطق الحضرية على الأقل للأماكن المفتوحة والمساحات الخضراء والمرافق العامة. ويمكن أن يؤدي توفير الوسائل اللازمة للرياضة والتربية البدنية والنشاط البدني في تلك الأماكن وفي سائر أرجاء المناطق الحضرية إلى تحقيق نتائج واسعة النطاق وطويلة الأجل (الغائتان 3-11 و7-11 للتنمية المستدامة). وتؤدي تلك الأماكن الغرض المنشود منها بأكبر قدر من الفعالية عندما تكون محايدة وعامة، وعندما تُراعى في تصميمها وإنشائها وإدارتها احتياجات ومتطلبات سلامة جميع المواطنين، ومنهم المعوقون والفئات الأخرى المستضعفة كالأطفال والنساء.

2-3 توفير التعليم الجيد وتعزيز التعلم مدى الحياة للجميع وتنمية المهارات عن طريق الرياضة

تندرج التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة في عداد "الحقوق الأساسية للجميع"، وتشكّل بالتالي عناصر مهمة للتعليم الجيد المنصف (الغاية 4-1 للتنمية المستدامة). وتوفر الدراية البدنية الأسس اللازمة للمشاركة في النشاط البدني والانتفاع بفوائده الصحية مدى الحياة، وهذا ما يجعلها ضرورية لنمو الشباب وأحد النتائج المهمة للتعلم في مختلف السياقات التعليمية. ويمكن أن تساهم التربية البدنية العالية الجودة، وتعليم قيم الرياضة، وتنمية المهارات الرياضية، والنشاط البدني، وأجواء التعلم الخاصة بالرياضة، في تحسين نتائج التعليم (الغاية 8-7 للتنمية المستدامة)، إذ تعزز هذه الأمور المهارات غير التقنية القابلة للنقل، ومنها مثلاً المهارات اللازمة لإنشاء الأفرقة وتولي القيادة وزيادة الانضباط والتعاطف والاحترام، التي تساعد على الانتقال من مرحلة الشباب إلى مرحلة الرشد، وكذلك على تحسين المواظبة على الدراسة. ويمكن لهذه الأمور أيضاً أن تتيح توفير تعليم تجريبي وتمكيني

قادر على استيعاب مجموعة متنوعة من الطلاب بغض النظر عن ظروفهم الاجتماعية، ومنهم الطلاب الذين تكون ظروفهم أقل ملاءمة من ظروف سواهم لُبني التعليم النظامي (الغايتان 4-5 و 5-1 للتنمية المستدامة). وسيساهم توفير التربية البدنية والتعليم قيم الرياضة وإتاحة ممارسة النشاط البدني والرياضة بطريقة منصفة وشاملة للجميع في كل مراحل التعليم في إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين (الغاية 4-5 للتنمية المستدامة). ويمكن أن تعزز هذه الأمور التنمية الشاملة والتعلم مدى الحياة، وأن تهيئ بالتالي الظروف المؤاتية لتنمية المعارف والمهارات القيادية اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة (الغاية 4-7 للتنمية المستدامة).

4-2 بناء مجتمعات مسالمة ومنصفة وشاملة للجميع

تتيح البرامج الجيدة الإعداد، التي تشمل الناس بغض النظر عن القدرة أو الإعاقة، أو الانتماء الإثني أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة، أو الوضع القانوني عند الولادة أو أي وضع قانوني آخر، العمل على سدّ الفجوات الاجتماعية، ويمكن أن تساهم مساهمة قيمة في الإدماج الاجتماعي والتمكين (الغاية 10-2 للتنمية المستدامة). ويمكن أن تؤدي المشاركة في التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة، بفضل طابعها المشترك بين الثقافات والعمل الذي يضطلع به ميسرون ماهرون وأشخاص يُعتبرون قدوة لغيرهم، إلى تيسير التفاهم فيما بين أصحاب الثقافات المختلفة وفيما بين أتباع الأديان المختلفة، والمساهمة في الجهود الرامية إلى بناء مجتمعات مسالمة ومنصفة وشاملة للجميع. ويمكن اتخاذ مبادرات لإقامة علاقات وتشجيع التفاعل الإيجابي وتعزيز الاحترام بين الفئات المتضررة من النزاعات أو التي تعاني من التهميش (الغاية 16-1 للتنمية المستدامة). وقد تتطلب هذه المبادرات وجود بُني وبرامج خاصة لتقديم المساعدة اللازمة (الغاية 10-7 للتنمية المستدامة). وقد تكون كل الأساليب أكثر استدامة عند إدماجها في المساعي العامة الرامية إلى بناء السلام والحدّ من الأنشطة الإجرامية والعنف وتحقيق الإدماج الاجتماعي.

5-2 تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل المنتج للجميع

يمكن الوقوف على مساهمة التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة في النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية والأهلية للعمل في مختلف السياقات. وتساهم صناعة الرياضة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار واحد في المائة وفقاً للتقديرات، ويمكن أن تساهم تنمية هذه الصناعة في تحقيق المزيد من الفوائد. ويمكن أن يؤدي تعزيز الاستفادة قدر المستطاع من الإمكانيات التي تنطوي عليها السياحة الترفيهية المرتبطة بالرياضة وبالفعاليات والأنشطة الرياضية على وجه الخصوص إلى دعم الجهود المبذولة في هذا الصدد (الغاية 8-2 للتنمية المستدامة). وتملك الرياضة قدرة كبيرة على اجتذاب الشباب، ويجعلها هذا الأمر وسيلة قيمة لاتخاذ المبادرات الرامية إلى تحقيق النتائج المتعلقة بالأهلية للعمل (الغاية 4-4 للتنمية المستدامة)، ومنها المبادرات الخاصة بالتدريب على مهارات العمل الحر (الغايتان 8-5 و 8-6 للتنمية المستدامة). ويساهم المتطوعون، فضلاً عن ذلك، مساهمة كبيرة في هذا الصدد. ويمكن أن تُستمد فوائد اقتصادية أخرى من سياسات مدروسة ترمي إلى تعزيز المساهمات الطوعية للموظفين

والمرشدين وأولياء الأمور، وكذلك للجهات الأخرى القائمة على تقديم خدمات الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية، عن طريق دعم الأنشطة البدنية والبرامج الرياضية الفعالة من حيث التكلفة (الغاية 3-8 للتنمية المستدامة).

6-2 تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات

تجسد التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة المعايير السائدة في المجتمع فيما يخص قضايا الجنسين. وتقل احتمالات مشاركة النساء في الأنشطة البدنية عن احتمالات مشاركة الرجال فيها، ولا يضطلع بأدوار قيادية في مختلف ميادين الرياضة سوى عدد قليل من النساء. ويمكن أن تساعد الاستثمارات والسياسات والاستراتيجيات الاستباقية على إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين على صعيد المشاركة في الرياضة، وكذلك على صعيد الاضطلاع بأدوار قيادية فيها (الغايات 1-5 و 5-5 و 5-5 ج للتنمية المستدامة). وتشير الدلائل إلى أن مشاركة النساء مشاركة قوية ونشيطة في عمليات اتخاذ القرارات تؤثر تأثيراً فعالاً في التنمية الاجتماعية. وقد ساهمت برامج هادفة قائمة على الرياضة وبرامج لتعليم قيم الرياضة جرى الاضطلاع بها لدى الكثير من المجتمعات، ولا سيما على الصعيد المحلي، مساهمة كبيرة في تمكين النساء والفتيات والفئات الأخرى المستضعفة. ويمكن أن يؤدي إعداد مبادرات إعداداً جيداً والاضطلاع بها بطريقة فعالة إلى تهيئة أجواء آمنة لإشراك النساء والفتيات ودعمهن، وتعزيز اضطلاع النساء بأدوار قيادية، وتشجيع المواقف التي تتسم باحترام النساء والفتيات (الغاية 5-5 للتنمية المستدامة). وسيساهم القضاء على جميع أشكال العنف الممارس بحق النساء والفتيات، وكذلك على جميع الممارسات الضارة بهن على صعيد الرياضة، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (الغايتان 2-5 و 3-5 للتنمية المستدامة).

7-2 ضمان الأخذ بأنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج واتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ

وعواقبه

يمكن تسخير الفعاليات الرياضية وبرامج الأنشطة البدنية الواسعة النطاق من أجل إحداث التغيرات الاجتماعية والبيئية المنشودة. ويمكن أن تتيح تلك الفعاليات والبرامج، في ظروف معينة، فرصاً لتجديد البنى التحتية والأساسية القديمة وتحسين وسائل النقل العام ومراجعة السياسات الإنمائية. وتستطيع لجان تنظيم الفعاليات الرياضية والمدن المضيفة لهذه الفعاليات اعتبارها جزءاً من استراتيجية شاملة لتكوين ثروات قومية عن طريق تحسين البنى التحتية والأساسية وتشجيع السياحة المستدامة (الغاية 12-ب للتنمية المستدامة) وتنظيم حملات لإحداث التغيرات السلوكية المنشودة (الغايات 1-12 و 2-12 و 8-12 للتنمية المستدامة)، وكذلك عن طريق تعزيز الجوانب البيئية وغيرها من جوانب الاستدامة. ويمكن أن تتيح الفعاليات الرياضية تشجيع البلدان المضيفة لها على تعزيز قدرتها العلمية والتكنولوجية على الانتقال إلى أنماط أكثر استدامة للاستهلاك والإنتاج (الغاية 1-12 للتنمية المستدامة). ويمكن أن تؤثر برامج التوعية والبرامج التعليمية في المواقف، وأن تؤدي إلى تغيير سلوك المستهلك

وكيفية استخدام الموارد الطبيعية (الغايات 2-12 و 5-12 و 8-12)، ويمكن أن تؤدي المكانة الاجتماعية للرياضة إلى تعزيز نشر المعلومات المتوفرة في هذا الصدد ومواصلة العمل على تعزيز المسؤوليات البيئية (الغاية 12-6 للتنمية المستدامة). ويُتَظَر بصورة متزايدة من المنظمات الرياضية أن تعمل على الحدّ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن أنشطتها. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أهمية دور الرياضة في تعزيز القدرة على الصمود أمام المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية والقدرة على التكيف معها (الغاية 13-1 للتنمية المستدامة).

8-2 بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

تؤكد المشاكل الخاصة بالفساد وتعاطي المنشطات والتلاعب بالمباريات الرياضية ضرورة إدخال تحسينات على الحوكمة في جميع ميادين الرياضة ومؤسساتها. وينبغي أخذ شفافية وحوكمة المنظمات الرياضية بعين الاعتبار عند تقييم فعالية المؤسسات العامة، ومدى خضوعها للمساءلة، والتوازن بين الجنسين فيها، ومدى اتخاذ قراراتها بطريقة تشاركية (الغايتان 6-16 و 7-16 للتنمية المستدامة). وسيساهم الحدّ من حالات الفساد والرشوة في الرياضة، سواء أكان الفساد عبر التلاعب بالمباريات الرياضية أم عبر التمكين من الفوز بتنظيم فعاليات رياضية أو بمناقصات رياضية، في تحسين الشفافية والحدّ من التدفقات المالية غير المشروعة (الغايتان 4-16 و 5-16 للتنمية المستدامة).

محور العمل الرئيسي الثالث:

حماية النزاهة في الرياضة

استناداً إلى المستجدات منذ اعتماد إعلان برلين، يربط المؤتمر الدولي السادس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة محور العمل الرئيسي الثالث المتمثل في حماية النزاهة في الرياضة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها، ولا سيّما بالهدف 16 الرامي إلى نشر السلام والعدالة وبناء مؤسسات فعالة، مع التركيز على الأنشطة التي تقوم بها الحكومات والأوساط الرياضية والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية. وتتطلب مواجهة مختلف المخاطر التي تهدد النزاهة في الرياضة، فضلاً عن التشريعات الملائمة، وسائل فعالة تضم تبادل المعلومات وإجراء التحقيقات اللازمة، والتربية الوقائية، والتواصل والتوعية. ويجب أن تكون هذه الوسائل جزءاً لا يتجزأ من ممارسة الأنشطة البدنية والرياضة منذ مراحلها الأولى وفي كل المستويات. ويجب أيضاً العمل على حماية واحترام وإنفاذ حقوق الإنسان الأساسية لكل من يتأثر بالتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة أو يشارك فيها، وذلك وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

1-3 حماية الرياضيين والمتفرجين والعاملين في مجال الرياضة والفئات الأخرى المعنية

يشير مفهوم الحماية إلى التدابير الاحترازية والآليات الرامية إلى جعل مرافق التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة أماكن آمنة للجميع تُحترم حقوق الإنسان فيها احتراماً تاماً. وتحتاج الفئات المختلفة المعنية بالرياضة إلى أنواع مختلفة من الحماية، إذ يحتاج الرياضيون، لأغراض التدريب والمنافسة، إلى أماكن آمنة وخالية من الإساءة

والاستغلال الجنسي وسوء السلوك والاستغلال في إطار العمل والاتجار والعنف (الغاية 16-2) للتنمية المستدامة؛ ويحتاج المتفرجون إلى وسائل آمنة لنقلهم إلى أماكن الفعاليات الرياضية، وإلى أماكن آمنة لمشاهدة تلك الفعاليات؛ ويحق للعاملين في مجال الرياضة التمتع بالحماية من مخاطر التعرض للأذى أثناء بناء الملاعب الرياضية أو تقديم الخدمات فيها. ويتطلع أفراد كل فئة من هذه الفئات إلى التمتع بالحماية من كل المخاطر التي يمكن أن تمسّ بصحتهم وسلامتهم وراحتهم، لكي تظل الرياضة تجربة إيجابية لدى الجميع.

2-3 حماية الأطفال والشباب والفئات الأخرى المستضعفة

يندرج الأطفال والشباب والنساء في عداد الفئات المعرضة لمخاطر شديدة فيما يخص احتمالات التعرض للمعاملة السيئة والاستغلال والإهمال والمسّ بالصحة والنمو والظروف التي تحول دون توفير الرعاية المأمونة والفعالة (الغاية 5-2) للتنمية المستدامة). وقد تضم المخاطر التي يتعرضون لها عمل الأطفال والإساءة والاستغلال الجنسي وسوء السلوك والاتجار والعنف (الغائتان 8-7 و 16-2) للتنمية المستدامة). وتحدّ هذه الظواهر، التي يمكن أيضاً أن تضرّ بجميع الرياضيين، من إمكانية التمتع بحقوق الإنسان الأساسية وتخالف الروح الرياضية. وتتطلب إتاحة الرياضة السلمية والمستدامة للجميع استراتيجيات وإجراءات قائمة على العلاقات الإيجابية والاحترام المتبادل، والتواصل القائم على الصدق والصراحة، والرد القائم على العدل والتناسب، وإجراءات لمواجهة الطوارئ والتخفيف من وطأة المصائب.

3-3 تعزيز الحوكمة الرشيدة للمنظمات الرياضية

تتعلق الحوكمة بكيفية تأسيس وإدارة المنظمات، وكيفية قيام الجهات المعنية باتخاذ القرارات وتنفيذها، وطريقة معاملة الأفراد. ويمكن أن يكون لبني الحوكمة المصممة تصميماً جيداً تأثير شديد في أداء المنظمات الرياضية ومصداقيتها. وتمثل السمات المهمة التي ينبغي لهذه المنظمات أن تتسم بها في الخضوع للمساءلة الفعلية والحرص على الشفافية والتجاوب والأخذ بإجراءات شاملة في جميع أعمالها (الغاية 16-6) للتنمية المستدامة)، ومنها الأعمال الداخلية والإشراف على الرياضيين وإدارة الفعاليات. ويتزايد الإقرار يوماً بعد يوم بأن الحوكمة الرشيدة سمة ضرورية للمنظمات الرياضية الفعالة والمنصفة والأخلاقية. ولا يوجد في الكثير من الأحيان ما يكفي من النساء على وجه الخصوص في المناصب القيادية في المنظمات الرياضية، على الرغم من الإقرار بمساهمتهن في إدخال تحسينات كبيرة على حوكمة هذه المنظمات. وتمثل إحدى السمات المهمة للحوكمة الرشيدة بالتالي في التصدي لأوجه التفاوت بين الجنسين فيما يخص المناصب القيادية (الغاية 5-5) للتنمية المستدامة).

3-4 تعزيز تدابير مكافحة التلاعب بالمباريات الرياضية

ما زال التلاعب بالمباريات الرياضية مشكلة عالمية، إذ تهدد أنشطة العصابات الإجرامية في هذا الصدد سيادة القانون (الغاية 16-4) للتنمية المستدامة). ويتطلب التغلب على هذه المشكلة تعاوناً دولياً وثيقاً لأنها ظاهرة عابرة للحدود الوطنية. وتمسّ هذه الظاهرة بمختلف المشاركين في الأنشطة الرياضية، ومنهم الرياضيون ومساعدوهم

والحكّام والمسؤولون الآخرون (الغاية 16-5 للتنمية المستدامة). ولا بدّ من حماية الأشخاص المعنيين بالرياضة عن طريق اتخاذ تدابير تشريعية خاصة وتدابير محددة لإنفاذ القانون، وإقامة شراكات بين السلطات الوطنية والمنظمات الرياضية والقائمين على المراهنات الرياضية.

3-5 وضع إطار مناسب لسياسة مكافحة تعاطي المنشطات وضمان تطبيقه واتخاذ تدابير فعالة لضمان الامتثال لأحكامه

ما زال تعاطي المنشطات خطراً كبيراً على النزاهة في الرياضة، وعلى سلامة الرياضيين المشاركين في الأنشطة الرياضية الشعبية والتنافسية والنخبوية. ويحظر القانون في معظم البلدان تعاطي المنشطات (الغاية 16-3 للتنمية المستدامة). وتتطلب مكافحة تعاطي المنشطات، نظراً لتنوع أشكال هذه الظاهرة وطابعها غير المشروع، اتخاذ تدابير متنوعة تضم التعليم والوقاية والكشف والردع والبحث. ويتطلب نجاح المساعي المتواصلة لمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة امتثال البلدان لأحكام اتفاقية اليونسكو الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة وقيامها بالواجبات التي تفرضها عليها هذه الاتفاقية، ومنها الالتزام بمبادئ المدونة العالمية لمكافحة المنشطات.

دال - ضوابط المتابعة

9 - وضعت اليونسكو ضوابط للمتابعة من أجل تيسير جميع المعلومات الملائمة وعرضها. وتتوزع هذه الضوابط على الفئات الخمس التالية:

- المعايير؛
- الموارد؛
- الرصد والتقييم؛
- الترويج والمناصرة؛
- البحوث.

10- وتبيّن هذه الضوابط مجموعة من مختلف النتائج والمستجدات التي شهدتها العالم خلال السنوات الماضية، والتي يمكن أن تدعم المبادرات اللاحقة. وقد وُضعت هذه الضوابط في جدول يربطها بمحاور العمل الرئيسية الثلاثة وبثمانية عشر محوراً من محاور العمل الفرعية لإطار متابعة السياسات الرياضية.

11- وتحتوي الأعمدة الخاصة بالضوابط المدرجة في فئة "المعايير" على الوثائق التقنية القائمة على القيم والمتعلقة بشواغل المؤتمر الدولي السادس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة ومحاور عمله. وتضم هذه الفئة إعلان برلين، والميثاق الدولي للتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة، وقرارات الأمم المتحدة بشأن تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، وقواعد ومعايير دولية أخرى. ويتبيّن عند النظر في هذا القسم من إطار متابعة السياسات الرياضية تفاوت الاهتمام بوضع السياسات من محور إلى آخر ضمن محاور عمل المؤتمر الدولي السادس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية

والرياضة، ووجود ثغرات جلية، ولا سيّما فيما يخص محور العمل الرئيسي الأول وبالتحديد محوري العمل الفرعيين 1-1 و1-2.

12- وتحتوي الأعمدة الخاصة بالضوابط المدرجة في فئة "الموارد" على الموارد المادية والبشرية التي يمكن أن تساعد على تحقيق أغراض محاور العمل. وتضم هذه الموارد مناصرين دوليين وإقليميين، ومبادئ توجيهية ووسائل تدريبية، وأمثلة على الممارسات الجيدة. وقد يكون للتعريف بالمناصرين تأثير كبير، بأساليب مختلفة وعلى مستويات مختلفة، في البحوث ووضع السياسات والحوكمة والدعوة والمناصرة وممارسة التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة. وسيساعد التعريف المنهجي بالمناصرين الوزراء على تحديد المنظمات أو المؤسسات التي يمكن أن تكون خير شريك عند الاحتياج إلى معلومات أو مساعدة.

13- ولا يعني وصف أي إجراء بأنه ممارسة جيدة أن الإجراء المذكور جيد فحسب، بل يعني أنه يتبين أن ذلك الإجراء فعال ويحقق نتائج جيدة، ولذلك يوصى باعتباره نموذجاً يُتخذى به. ويراد بذلك تجربة ناجحة اختُبرت واعتمدت بالمعنى العام وأُجريت مراراً، وتستحق النشر لكي يتسنى لعدد أكبر من الناس الأخذ بها¹. وقد يكون جمع أمثلة على الممارسات الجيدة من جميع أرجاء المعمورة إنجازاً مهماً يُحسب للمؤتمر الدولي السادس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة نظراً لاحتياجات واضعي السياسات في جميع أرجاء العالم. ويتطلب هذا الأمر الاتفاق أثناء المؤتمر على مجموعة من المعايير والتعاريف لتحديد ما يشكل مثلاً على ممارسة جيدة.

14- ويوجد إقرار واسع النطاق بأهمية "الرصد والتقييم" الحاسمة في إعداد برامج ومبادرات جيدة. وتضم هذه الفئة مؤشرات عامة وأدوات للتقييم الذاتي ومؤشرات للقياس. وسيؤدي جمع هذه المؤشرات والأدوات إلى تشكيل مورد قيم للمعارف والمهارات والقيم التي يجري الأخذ بها في سياقات مختلفة. وسيؤدي هذا الأمر أيضاً إلى إبراز دور البيّنات في مختلف البرامج. ومن الجدير بالذكر، نظراً لأهمية هذه المسائل للتنمية المستدامة في مجال الرياضة، وجود بعض الثغرات في عدد من المجالات.

15- ويضم إطار متابعة السياسات الرياضية أيضاً فئتين أُخرين لضوابط المتابعة تخص إحداها "البحوث" وتضم بيانات ونتائج أحدث البحوث المرتبطة ارتباطاً مباشراً بأولويات محددة للمؤتمر الدولي السادس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة. وتُدرج البيانات في هذه الفئة وفقاً لمجالات العمل، وتواكب ما أُبجَز من عمليات استعراض المنشورات والمطبوعات المتعلقة بها، ويمكن أن يصبح هذا القسم من إطار متابعة السياسات الرياضية بالتالي مورداً قيماً متعدد اللغات لعدد من المجالات. وترمي الضوابط المدرجة في فئة "الترويج والمناصرة" إلى الاضطلاع بالدور المهم المتمثل

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2014):

http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/goodpractices/docs/GoodPractices_Template-EN-March2014.docx

في ترويج ونشر نتائج المؤتمر الدولي السادس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة لدى أكبر عدد ممكن من الناس.

هاء - موقع العمل الإلكتروني

16- يجري نشر كل المعلومات التي يقدمها أعضاء أفرقة العمل المعنية بمحاور العمل الرئيسية الثلاثة في موقع العمل الإلكتروني الخاص بالمؤتمر الدولي السادس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة على شبكة الإنترنت - <https://www.icsspe.org/user/login>، اسم المستخدم: mineps، كلمة السر: unesco. وقد تُرجمت قائمة محتويات هذا الموقع إلى اللغة الفرنسية، ونُشرت فيه النسخ الفرنسية المتوفرة للوثائق المقدمة.

17- وبمائل تصميم موقع العمل الإلكتروني بنية إطار متابعة السياسات الرياضية الخاص بالمؤتمر الدولي للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة، ويشتمل على ما يلي:

المؤتمر الدولي السادس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة

الوثائق العامة للجنة البرنامجية	
1-1 الالتزام بأولويات التنمية المستدامة	محور العمل الرئيسي الأول - وضع رؤية شاملة لإتاحة الرياضة والتربية البدنية والنشاط البدني لجميع
2-1 إقامة شراكات متعددة الأطراف بين الجهات المعنية	
3-1 تعزيز التربية البدنية الجيدة والنشاط البدني في المدارس	
4-1 نشر البَيِّنات المستمدة من البحوث وتعزيز التعليم العالي	
5-1 تحقيق المساواة بين الجنسين/تمكين الفتيات والنساء	
6-1 تعزيز إشراك الشباب في عمليات اتخاذ القرارات	
7-1 تعزيز التمكين والمشاركة الشاملة	
1-2 تحسين صحة ورفاهية الجميع في كل الأعمار	محور العمل الرئيسي الثاني - تعزيز مساهمة الرياضة في التنمية المستدامة والسلام قدر المستطاع
2-2 جعل المدن والمستقرات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	
3-2 توفير التعليم الجيد وتعزيز التعلم مدى الحياة للجميع وتنمية المهارات عن طريق الرياضة	
4-2 بناء مجتمعات مسالمة ومنصفة وشاملة للجميع	
5-2 تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل المنتج للجميع	
6-2 تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات	
7-2 ضمان الأخذ بآثار مستدامة للاستهلاك والإنتاج واتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وعواقبه	
8-2 بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات	
1-3 حماية الرياضيين والمتفرجين والعاملين في مجال الرياضة والفئات الأخرى المعنية	محور العمل الرئيسي الثالث - حماية النزاهة في الرياضة
2-3 حماية الأطفال والشباب والفئات الأخرى المستضعفة	
3-3 تعزيز الحوكمة الرشيدة للمنظمات الرياضية	
4-3 تعزيز تدابير مكافحة التلاعب بالمباريات الرياضية	
5-3 وضع إطار مناسب لسياسة مكافحة تعاطي المنشطات وضمان تطبيقه واتخاذ تدابير	

فعالة لضمان الامتثال لأحكامه

	دليل لأفرقة العمل
	إطار متابعة السياسات الرياضية الخاص بالمؤتمر الدولي للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة
	معرض الملصقات
	مسرد المصطلحات

الملحق الثاني

العناصر الرئيسية لإجراءات خطة عمل قازان

الإجراء 1: إعداد أداة للدعوة والمناصرة لتقديم حجج قائمة على البينات من أجل الاستثمار في التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة؛

الإجراء 2: وضع مؤشرات مشتركة لقياس مساهمة التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة في تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الأولوية؛

الإجراء 3: توحيد ومواصلة تحسين المعايير الدولية التي تتيح لوزراء الرياضة اتخاذ التدابير اللازمة بشأن النزاهة في الرياضة (إجراء مرتبط بالاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة)؛

الإجراء 4: إجراء دراسة جدوى بشأن إنشاء مرصد عالمي للمرأة والرياضة والتربية البدنية والنشاط البدني؛

الإجراء 5: إنشاء مركز لتبادل المعلومات وفقاً لإطار متابعة السياسات الرياضية الموضوع من أجل المؤتمر الدولي السادس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة؛

ولا يمكن أن تقع المسؤولية عن تنفيذ خطة عمل قازان على عاتق اليونسكو وحدها، أو على عاتق اللجنة الدولية الحكومية للتربية البدنية والرياضة وحدها. ولا يمكن تنفيذ خطة عمل قازان تنفيذاً ناجحاً إلا إذا توفرت الشروط التالية:

(1) اشتراك جهات معنية أخرى دولية حكومية وحكومية وغير حكومية في تحمل هذه المسؤولية؛

(2) قيام الدول الأعضاء بتحديد وتمويل أنشطة معينة من خطة العمل ذات أهمية على الصعيد الوطني؛

(3) قيام الدول الأعضاء بالدعوة إلى تنفيذ خطة العمل على الصعيدين الإقليمي والقاري.

الإجراء 1:

إعداد أداة للدعوة والمناصرة لتقديم حجج قائمة على البيّنات من أجل الاستثمار في التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة

1 - السياق والمسوّغات

يتزايد الإقرار في جميع أرجاء العالم بالإمكانات الهائلة التي تنطوي عليها الرياضة، وبالنفوذ العالمي للرياضة، ويكون الرياضة لغة عالمية، وتأثير الرياضة على المجتمعات بوجه عام وعلى الشباب بوجه خاص. وتدللّ البيّنات المتزايدة بشأن الفوائد الفردية والاجتماعية والاقتصادية المتعددة التي يمكن أن تجلبها الرياضة على أنه ينبغي للسلطات المسؤولة عن الرياضة وضع سياسات ملائمة وتنفيذها ورصدها بطريقة شاملة. وتتطلب الاستفادة على أكمل وجه من الإمكانيات التي تنطوي عليها الرياضة بوصفها عاملاً من عوامل تحقيق التنمية المستدامة والسلام حشد مجموعة من مختلف الجهات المعنية داخل الحكومات الوطنية وخارجها². ولكنّ يتطلب إعلاء شأن الرياضة في البرامج السياسية الوطنية توفر الشرطين التاليين: (1) إدراك أصحاب القرار الرئيسيين في الحكومات الوطنية للميزة التنافسية للاستثمارات في الرياضة؛ (2) التمكن من إقامة شراكة بين وزارة الرياضة والوزارات الأخرى المعنية التي تستحسن الاستثمار في الرياضة وتعتبره استثماراً سليماً.

ويوجد إقرار واسع النطاق، ولا سيّما داخل الحكومات، بضرورة توفير معلومات قائمة على البيّنات بشأن الآثار الإيجابية التي يمكن أن تعود بها التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة على التنمية الاجتماعية لأي بلد، وكذلك بضرورة إبراز مسوّغات التمويل العام للرياضة. وتضم أكثر تلك المسوّغات إقناعاً "عائد الاستثمار"، وهو الربح الناتج عن عمل معيّن مقارنة بتكاليفه. وينطوي تحليل عوائد الاستثمار على ضرورة أخذ التكاليف والأرباح بعين الاعتبار فيما يخص الإنفاق العام. وينبغي لأداة أو حجة الدعوة والمناصرة من أجل التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة أن تكون مقنعة لكي تتيح الفوز في المنافسة على الموارد العامة المحدودة مع قضايا أخرى كثيرة جديدة بالاهتمام.

ويتزايد التوجه إلى وضع أطر للاستثمار في التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة استناداً إلى عوائد الاستثمار، وتدللّ البيّنات المحدودة المتوفرة في هذا الصدد دلالة جلية على أن الاستثمار في التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة يدرّ عوائد استثمارية منافسة لعوائد الاستثمارات الأخرى في غضون مدة تتراوح بين سنة وستين. وبناءً على ذلك، تعتبر منظمة الصحة العالمية الاستثمار في الرياضة أفضل استثمار في

² تبين الفقرة 2 من المادة 3 من الميثاق الدولي للتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة الجهات المعنية الرئيسية.

بمجال الصحة العامة من حيث الجدوى المالية. ومع ذلك لا تُستثمر حالياً في التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة سوى نسبة صغيرة من ميزانية الصحة وغيرها من الميزانيات الوطنية.

وشهدت السنوات الماضية اتخاذ عدد من المبادرات الوطنية والدولية من أجل الدعوة إلى زيادة الاستثمارات في الرياضة³. وشاب تلك المبادرات على الأقل أحد أوجه القصور التالية:

- قلة أو ضعف الحجج المقدمة بشأن عوائد الاستثمار في الرياضة؛
- قلة الحجج الأخرى المقنعة المتعلقة بالاستثمارات في الرياضة؛
- ضيق النطاق المواضيعي أو الإقليمي للحجج المقدمة؛
- تقديم الحجج بطريقة غير مناسبة؛
- الافتقار إلى الفعالية فيما يخص تبليغ ونشر البيّنات والحجج المتعلقة بها.

ولذلك سيكون إعداد أداة للدعوة والمناصرة، وإتاحتها لجميع الدول من أجل تقديم حجج ومسوّغات قائمة على البيّنات تثبت جدوى الاستثمار في الرياضة، إنجازاً كبيراً في المساعي الدولية والوطنية في هذا الصدد. وسيؤدي ذلك إلى إيجاد آلية لوضع إطار مشترك للاستثمارات العامة بوصفها مسؤولية مشتركة بين الوزارات، وإسناد مسؤولية تمويل الرياضة إلى وزراء المالية في نهاية المطاف.

2 - الأهداف

- (1) مساعدة وزراء الرياضة والمسؤولين الآخرين المعنيين على إعداد حجج ومسوّغات مقنعة تثبت جدوى الاستثمار في الرياضة؛
- (2) إقامة شراكات داخل الحكومات وخارجها وتعزيزها من أجل زيادة الاستثمارات في الرياضة؛
- (3) إرساء الأسس اللازمة لتقديم بيانات مالية مُحكمة وقائمة على البيّنات بشأن عوائد الاستثمار في الرياضة على الصعيدين الوطني والدولي.

3 - الأنشطة الرئيسية

- (1) تحليل الثغرات الموجودة في الدراسات السابقة، والشروع في بحوث تكميلية؛
- (2) تحليل أوجه القوة والضعف والفرص والمخاطر التي تنطوي عليها المبادرات الراهنة للدعوة والمناصرة؛

³ انظر الفقرات 85 إلى 90 من [التقرير الختامي لدورة اللجنة الدولية الحكومية للتربية البدنية والرياضة لعام 2014](#).

(3) وضع خطة إعلامية؛

(4) إعداد أداة دولية للدعوة والمناصرة تستند إلى عوائد الاستثمار.

4 - الشركاء الرئيسيون المحتملون

- منظمة الصحة العالمية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
- منظمات دولية حكومية إقليمية و/أو قارية (الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وبنوك التنمية الإقليمية ... إلخ)
- المؤسسات الدولية والوطنية المتخصصة المعنية
- المنظمات الرياضية
- قطاع صناعة السلع الرياضية وقطاع الأعمال بوجه عام
- مؤسسات التأمين الصحي
- المنظمة الدولية النسائية للرياضة، وفريق العمل الدولي بشأن النساء والرياضة، والرابطة الدولية للتربية البدنية والرياضة للفتيات والنساء

الإجراء 2:

وضع مؤشرات مشتركة لقياس مساهمة التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة في تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الأولوية

1 - السياق والمسوّغات

تحتوي خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 على 17 هدفاً للتنمية المستدامة، وكذلك على 169 غاية محددة للتنمية المستدامة. وتشكّل تلك الأهداف والغايات خريطة طريق متوسطة الأجل لخطط التنمية الوطنية والتعاون الدولي من أجل التنمية. وسيجري إدماج عملية وضع السياسات، التي تضطلع بها الحكومات الوطنية والمؤسسات الدولية الحكومية ومؤسسات المعونة الإنمائية المتعددة الأطراف والشائبة والجهات المانحة، في هذا الإطار العام وأهدافه وغاياته والمؤشرات المتعلقة به. وتلتزم اليونسكو التزاماً شديداً بمواءمة برامجها وأنشطتها مع هذا الإطار.

ولا تشير خطة التنمية المستدامة لعام 2030، في أي هدف أو غاية من أهدافها وغاياتها، إشارة مباشرة إلى التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة، على الرغم من الإقرار، في ديباجة الخطة، بأن الرياضة عامل من عوامل التمكين المهمة للتنمية المستدامة والسلام. ولذلك يُحتمل احتمالاً كبيراً أن يؤدي هذا الأمر على الصعيدين الوطني والدولي إلى إهمال التدابير السياسية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجال الرياضة وعن طريق الرياضة، أو إلى جعلها تدابير غير فعالة و/أو تدابير لا تحظى بما يكفي من الإقرار بأهميتها. وتنصّ الغاية 17-18 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، فضلاً عن ذلك، نصاً صريحاً على تحقيق زيادة كبيرة في توافر البيانات الموثوق بها والعالية الجودة في الوقت المناسب، وكذلك على تعزيز دعم بناء القدرات في هذا الصدد. ولذلك لا بدّ من وضع مؤشرات خاصة بالرياضة فضلاً عن المؤشرات المدرجة في قائمة الأمم المتحدة الرسمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة⁴.

ويوجد إقرار واسع النطاق بأن من العسير للغاية تقديم دليل يثبت تأثير التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة تأثيراً مباشراً في تحقيق الأهداف العامة للتنمية نظراً لقلّة البيانات المتوفرة في هذا الصدد في الوقت الحاضر وتدني نوعيتها، ولا سيّما قلّة البيانات الوطنية المتوفرة بشأن التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة والتنمية المستدامة وتدني نوعيتها؛ ونظراً لاختلاف البيانات المتوفرة اختلافاً كبيراً وفقاً للسياقات والمجالات. ويوصى بالأخذ بنهج ذي شقين لضمان استناد وزراء الرياضة وأعضاء الهيئات العامة الأخرى المعنية إلى بيانات أكثر دقة عند وضع السياسات المتعلقة بالرياضة. ويخص الشق الأول البيانات الوطنية، إذ ينبغي

<http://unstats.un.org/sdgs/> ⁴

لعملية جمع البيانات الوطنية أن تفضي إلى توفير معلومات صحيحة وموثوق بها عن المؤشرات الأساسية والمؤشرات العامة (الاعتمادات المالية المخصصة للرياضة، والبنى الأساسية المادية الخاصة بالرياضة، وعدد العاملين في مجال الرياضة، وحجم المشاركة في الأنشطة الرياضية، على سبيل المثال)، وتفصيل تلك المعلومات وفقاً للمتغيرات الرئيسية لإطار أهداف التنمية المستدامة (الجنس والعمر والإعاقة على سبيل المثال). ويخص الشق الثاني وضع مؤشرات أكثر دقة تتيح للحكومات قياس مساهمة الرياضة في تحقيق أهداف وغايات و/أو مؤشرات التنمية المستدامة المحددة التي تحظى بالأولوية وفقاً للسياق الخاص بها. وينبغي لهذه المؤشرات أن تميز بين المساهمات المباشرة والمساهمات غير المباشرة للتدابير الخاصة بالسياسات المتعلقة بالرياضة في تحقيق أهداف وغايات محددة للتنمية المستدامة.

2 - الهدفان

- (1) الوقوف على دور التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة في تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الأولوية؛
- (2) تزويد الهيئات العامة المسؤولة عن الرياضة بالعناصر الرئيسية اللازمة للتخطيط والتنفيذ والتبليغ في إطار أهداف التنمية المستدامة.

3 - الأنشطة الرئيسية

- (1) تقييم مساهمات التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق الاستناد إلى حجج ملائمة وقوية؛
- (2) تيسير جمع ومقارنة وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بمساهمة التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي؛
- (3) مساعدة الهيئات العامة المعنية على جمع البيانات الرئيسية المتعلقة بالرياضة على الصعيد الوطني؛
- (4) تفصيل البيانات المتعلقة بالرياضة تفصيلاً متسقاً وفقاً للمتغيرات الرئيسية من أجل إبراز مسوغات المساواة في أهداف التنمية المستدامة؛
- (5) إجراء دراسة استقصائية بشأن المؤشرات الملائمة والوقوف على المؤشرات الموجودة؛
- (6) اختيار وتعريف المؤشرات الأساسية والمؤشرات العامة، وكذلك المؤشرات الخاصة، لأهداف التنمية المستدامة المحددة بطريقة متسقة؛

(7) تحديد المتغيرات المراد تفصيل البيانات وفقاً لها، وكذلك نطاق تطبيقها، فيما يخص المؤشرات الملائمة؛

(8) تحديد المؤشرات الرئيسية وجمع معلومات عن الممارسات الجيدة، وإعداد توجيهات عملية بشأن كيفية استخدام وزراء الرياضة وأعضاء الهيئات العامة الأخرى المعنية لتلك المؤشرات والمعلومات؛

(9) توفير معلومات عن المهارات التي تتيح قيم الرياضة تنميتها من أجل الاستفادة منها في الدورات التدريبية المحتملة، وكذلك عن المنهجيات التي يجري الأخذ بها وفقاً لأهداف التنمية المستدامة الملائمة.

4 - الشركاء الرئيسيون المحتملون

- أمانة الكومنولث
- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (شعبة الإحصاءات)
- جهات حكومية وجهات دولية حكومية معنية بالرياضة ومجالات العمل الأخرى المتعلقة بها (ولا سيما المالية والصحة والتربية)
- الأكاديمية السويسرية للتنمية
- الأوساط الأكاديمية
- المجلس الدولي للتربية البدنية وعلوم الرياضة
- المنظمة الدولية النسائية للرياضة، و/أو فريق العمل الدولي بشأن النساء والرياضة، و/أو الرابطة الدولية للتربية البدنية والرياضة للفتيات والنساء

الإجراء 3:

توحيد ومواصلة تحسين المعايير الدولية التي تتيح لوزراء الرياضة اتخاذ التدابير اللازمة بشأن النزاهة في الرياضة (إجراء مرتبط بالاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة)

1 - السياق والمسوّغات

جرى تخصيص أكبر قسم من إعلان برلين وأطول مادة من الميثاق الدولي للتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة لحماية النزاهة في الرياضة. واتخذت المؤسسات الدولية الحكومية والحكومات والمنظمات الرياضية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، منذ انعقاد المؤتمر الدولي الخامس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة، الكثير من المبادرات في هذا الصدد، وما زالت هناك على الرغم من ذلك تهديدات خطيرة تعرّض المصدقية والنزاهة في الرياضة للخطر وتضعف وظائفها التربوية والإنمائية ودورها في تعزيز الصحة. وتتناول مبادرات كثيرة جوانب مهمة للنزاهة في الرياضة، بيد أنها لا تشمل عادة جميع ما يخص النزاهة في الرياضة من محاور العمل الفرعية لإطار متابعة السياسات الرياضية الموضوع من أجل المؤتمر الدولي السادس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة.

ويبيّن تكرار الفصائح المتعلقة بالنزاهة في الرياضة، فضلاً عن ذلك، ضرورة الارتقاء بالجهود المبذولة في هذا الصدد على الصعيد الوطني، ومواصلة العمل على تعزيز المعايير الدولية الخاصة بالنزاهة في الرياضة ووضعها موضع التطبيق. وتبيّن ضرورة ذلك أيضاً المصاعب المتواصلة التي يواجهها الكثير من الدول الأعضاء فيما يخص التوقيع والتصديق على الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالنزاهة في الرياضة وتنفيذها ورصد تنفيذها. وتضم تلك الصكوك على سبيل المثال الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة، واتفاقية مجلس أوروبا بشأن التلاعب بالمباريات الرياضية، واتفاقيات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن مكافحة الفساد والجريمة المنظمة.

وتتسم التدابير الخاصة التي يجب اتخاذها بشأن النزاهة في الرياضة بالتعقيد. وتتوقف قدرة السلطات المعنية بالرياضة على اتخاذ تلك التدابير بصورة متزايدة على إمكانية إيجاد أوجه تآزر بين الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها في مختلف المجالات المتعلقة بالنزاهة في الرياضة، إذ تتزايد البيّنات التي تُظهر الفوائد المتعددة للرياضة ويتسع نطاق مسؤوليات السلطات المعنية بالرياضة. ويؤكد قيام بعض الدول الأعضاء مؤخراً باعتماد تشريعات وطنية متكاملة بشأن النزاهة في الرياضة وإنشاء هيئات معنية بها هذا الأمر.

ويُعَدّ توحيد المعايير الإرشادية الخاصة بسياسة النزاهة في الرياضة ومواصلة تحسينها تديراً مهماً للغاية لزيادة الوعي لدى أصحاب القرار الحكوميين وتعزيز قدرات الدول الأعضاء في هذا المجال، وإن لم يكن بالتأكيد تديراً كافياً. فلا بدّ من هذا التدبير، على وجه الخصوص، لتعزيز أوجه التآزر في المحاور المشتركة للإجراءات السياسية التي يجب

اتخاذها على الصعيد الوطني، والتي تشمل الحقوق الأساسية للرياضيين، وإقامة الشراكات، وحماية المبلغين عن المخالفات، وضمن حرية وسائل الإعلام، والترقية الوقائية والتوعوية، واعتماد تشريعات ذات غايات قابلة للقياس استناداً إلى المعايير الدولية الموجودة، والتحقيق وتبادل المعلومات، وإنفاذ القانون، والرصد. وسيتيح هذا التدبير، على الصعيد الدولي، إدماج المسائل المتعلقة والمسائل المستجدة الخاصة بالنزاهة في الرياضة، ومنها مثلاً الحوكمة الرشيدة للمنظمات الرياضية، في مجموعة متسقة من المعايير المتفق عليها. وستؤدي عملية إعداد هذه المعايير في حد ذاتها إلى تعزيز التعاون بين المنظمات الدولية الحكومية والحكومات والأوساط الرياضية والجهات المعنية الأخرى.

2 - الهدف

تعزيز قدرات وزارات الرياضة عن طريق الأخذ بمعايير دولية أكثر اتساقاً وشمولاً تيسر التآزر من أجل إيجاد حلول للمشاكل المتعلقة بالنزاهة في الرياضة، وتساعد على تطبيق القواعد الموجودة.

3 - الأنشطة الرئيسية

- (1) السعي إلى التوافق من أجل تطبيق معايير النزاهة في الرياضة، التي أُعدت عن طريق إجراءات ومبادرات سياسية غير مترابطة، تطبيقاً فعالاً؛
- (2) تحديد المحاور المشتركة للإجراءات السياسية التي يجب اتخاذها بشأن المسائل المحددة الخاصة بالنزاهة في الرياضة عندما يكون هذا الأمر ممكناً؛
- (3) الوقوف على المعايير والقواعد الدولية الموجودة؛
- (4) الوقوف على التشريعات الوطنية التي تتناول النزاهة في الرياضة بطريقة شاملة، وضمن تبادل المعلومات المتعلقة بأفضل الممارسات؛
- (5) تقييم احتياجات الدول الأعضاء؛
- (6) تحديد طبيعة الوثيقة الختامية وإجراءات اعتمادها؛
- (7) إعداد مشروع الوثيقة الختامية والمذكرة الإيضاحية.

4 - الشركاء الرئيسيون المحتملون

- مجلس أوروبا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والكومنولث، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
- مكتب مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة، والوكالة العالمية لمكافحة المنشطات
- اللجنة الأولمبية الدولية، واللجنة الأولمبية الدولية للمعوقين، والاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، ومنظمات رياضية دولية أخرى
- الاتحاد العالمي للاعبين
- منظمة الشفافية الدولية، ومبادرة "Play the Game"، والمركز الدولي للأمن الرياضي
- المجلس الدولي للتربية البدنية وعلوم الرياضة

إجراء دراسة جدوى بشأن إنشاء مرصد عالمي للمرأة والرياضة والتربية البدنية والنشاط البدني

1 - السياق والمسوّغات

وافق المؤتمر العام لليونسكو في القرار 34م/36، الذي اعتمده في عام 2007، على إنشاء مرصد للمرأة والرياضة والتربية البدنية تحت رعاية اليونسكو وفقاً للخطوط التوجيهية المتعلقة بإنشاء المعاهد والمراكز التي تعمل تحت رعاية اليونسكو (الفئة 2). وجرى مع ذلك تأخير العمل على إنشاء وتشغيل هذا المرصد تأخيراً كبيراً لأسباب مختلفة، ولم يجر إنجاز هذا العمل حتى الآن. وما زالت اليونسكو تعتبر المساواة بين الجنسين أولوية استراتيجية للمنظمة، وما زال الكثير الأهداف والوظائف والأنشطة المقترحة التي يستند إليها قرار إنشاء المرصد صالحاً، بينما طرأت تغيرات جلية على عدد من العوامل السياقية المهمة خلال السنوات العشر الماضية. وتتعلق تلك التغيرات، على وجه الخصوص، بتزايد البيئات المتعلقة بهذا الموضوع، وتوسع النطاق الموضوعي للمسائل التي يجب بحثها، وتزايد عدد المؤسسات والمبادرات التي تبحث تلك المسائل على الصعيد الدولي، وانتشار تكنولوجيات وأساليب جديدة للتواصل وتشاطر المعارف تغيير سبل التعاون الدولي تغييراً جذرياً. ويؤثر هذا السياق الجديد تأثيراً شديداً في عملية إنشاء المرصد المنشود، ولا سيما فيما يخص الحد الأدنى للكفاءات التي ينبغي للمرصد أن يوفرها، وكذلك الهيكل التنظيمي والحوكمة الداخلية للمرصد. ولكن ينطوي هذا السياق أيضاً على إمكانيات كبيرة لحشد عدد كبير من الشركاء، وحشد الكفاءات والموارد اللازمة، وحشد دعم سياسي واسع النطاق.

ويندرج الإقرار بأهمية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين الفتيات والنساء في مجال الرياضة وعن طريق الرياضة، وكذلك عن طريق التربية البدنية والنشاط البدني، في عداد النتائج الرئيسية لاجتماعات أفرقة عمل المؤتمر الدولي السادس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة. وتدل الأهمية التي يحظى بها هذا الموضوع في جميع محاور العمل الرئيسية والفرعية مع ذلك على أن إطار متابعة السياسات الرياضية الموضوع من أجل المؤتمر الدولي السادس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة قد لا يكون كافياً - أو حتى ملائماً - للقيام بالوظائف المتعلقة بتبادل المعلومات وبال دعوة والمناصرة، التي يجب الاضطلاع بها للتمكن من بحث هذه المسألة بطريقة فعالة باعتبارها بُعداً أساسياً وعنصراً ضرورياً لعملية وضع السياسات الرياضية.

وتندرج الدعوة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة في نطاق الدعوة العامة إلى تمكين المرأة. ويبيّن هدف التنمية المستدامة 5 ضرورة "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات"، وما زالت هناك، على الرغم من إحراز بعض التقدم في هذا الصدد، مجالات كثيرة حيث يتطلب هذا الأمر إحراز تقدم أكبر بكثير. وتعدّ ضرورة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في ميادين التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة ضرورة عاجلة لا تحتمل التأجيل، ولذلك سيكون حصر هذا الموضوع في قسم فرعي من

نشاط آخر، كإنشاء مركز لتبادل المعلومات من أجل وضع السياسات الرياضية، أمراً غير لائق، إذ يستحق موضوع المساواة بين الجنسين أن يحظى، بدلاً من ذلك، بتأييد شديد عبر آلية تفرض تحقيق نتائج محددة، وتضغط وتعمل بحزم من أجل تنفيذ برنامج متفق عليه لإحداث التغيير المنشود في مجال الرياضة وعن طريق الرياضة.

2 - الأهداف

- (1) دعم بناء القدرات اللازمة لوضع سياسات رياضية وخطط عمل تراعي المساواة بين الجنسين؛
- (2) تعزيز التوعية وتشجيع الحوار بشأن إتاحة التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة للفتيات والنساء؛
- (3) رصد وتقييم التقدم المحرز في تحقيق هدف التنمية المستدامة 5 فيما يخص الرياضة؛
- (4) تعزيز إمكانية تولّي النساء مناصب صنع القرار في الهيئات العامة المعنية بالرياضة والمنظمات الرياضية؛
- (5) تعزيز مشاركة الفتيات والنساء في الأنشطة الرياضية والنشاط البدني والتربية البدنية في جميع الأدوار والمستويات؛
- (6) تعزيز التوعية، وتشجيع الحوار، واتخاذ تدابير وقائية وعلاجية بشأن جميع أشكال العنف الجنساني التي تعترض مشاركة الفتيات والنساء في التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة؛
- (7) تعزيز التوعية بشأن تصوير وسائل الإعلام للمرأة في مجال الرياضة؛
- (8) تعزيز الاستثمار في سبل تمكين النساء والفتيات من المشاركة في الرياضة، ومنها البنى الأساسية ووسائل التمويل؛
- (9) المبادرة والدعوة إلى إجراء البحوث الملائمة.

3 - الأنشطة الرئيسية

- (1) تحديد المؤسسات والمبادرات الدولية المعنية، وكذلك الشبكات الإقليمية والوطنية المرتبطة بها؛
- (2) تحديد الأغراض والجهات المعنية الرئيسية؛
- (3) تحديد الوظائف الضرورية المركزية والقابلة للامركزية؛
- (4) تحديد الكفاءات والقدرات الضرورية؛
- (5) وضع نظام للحكومة الداخلية؛
- (6) تحديد الموارد اللازمة والمتطلبات القانونية؛
- (7) وضع جدول زمني للتنفيذ.

4 - الشركاء الرئيسيون المحتملون

- هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)
- فريق العمل الدولي بشأن النساء والرياضة، والرابطة الدولية للتربية البدنية والرياضة للفتيات والنساء، والمنظمة الدولية النسائية للرياضة
- منظمات دولية حكومية إقليمية و/أو قارية
- اللجنة الأولمبية الدولية، واللجنة الأولمبية الدولية للمعوقين، ومنظمات رياضية دولية أخرى
- الاتحاد الدولي للرياضة الجامعية
- قطاع صناعة السلع الرياضية وقطاع الأعمال بوجه عام
- وسائل الإعلام المتخصصة
- الأوساط الأكاديمية

الإجراء 5:

إنشاء مركز لتبادل المعلومات وفقاً لإطار متابعة السياسات الرياضية الموضوع من أجل المؤتمر الدولي السادس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة

1 - السياق والمسوّغات

أيد المؤتمر العام لليونسكو في القرار 38م/43، الذي اعتمده في عام 2015، وضع إطار مشترك لمتابعة إعلان برلين، الذي اعتمده المؤتمر الدولي الخامس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة في عام 2013، ومتابعة الميثاق الدولي للتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة، الذي اعتمده المؤتمر العام في ذلك القرار. وعُرضت الآثار المترتبة على الإطار المنشود والاقتراحات الأولية المتعلقة به ونوقشت بإيجاز خلال الدورة العادية المشتركة للجنة الدولية الحكومية للتربية البدنية والرياضة ومجلسها الاستشاري الدائم، التي عُقدت في عام 2016⁵. وأفضت الملاحظات التي أبدتها أعضاء اللجنة الدولية الحكومية للتربية البدنية والرياضة وأعضاء المجلس الاستشاري الدائم بعد تلك الدورة إلى تحديد ثلاثة مواضيع رئيسية للمؤتمر الدولي السادس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة، وإنجاز إعداد جدول ثنائي الأبعاد يشكّل الأساس المنهجي لإطار متابعة السياسات الرياضية الموضوع من أجل المؤتمر الدولي السادس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة.

وأُتاحت المشاورات التي أُجريت مع أفرقة العمل الثلاثة الخاصة بالخبراء، التي أنشئت من أجل المؤتمر الدولي السادس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة، وكذلك إنشاء موقع إلكتروني لأفرقة العمل، مواصلة تحسين إطار متابعة السياسات الرياضية واختبار إمكانية الاستناد إليه لإنشاء مركز لتبادل معلومات في المستقبل. وأفضت تلك المشاورات إلى النتائج الرئيسية التالية:

- تحظى محاور العمل الرئيسية الثلاثة - التي تطابق مواضيع المؤتمر الرئيسية الثلاثة - بقبول واسع النطاق؛ وتدلل المناقشات والاقتراحات المتعلقة بمحاور العمل الفرعية على الإقرار بأهمية تفصيل محاور العمل وتقسيمها بحسب الموضوع باعتبارها مرجعاً دولياً مشتركاً والتزاماً بالتقارب والتوافق من أجل اعتماد مرجع دولي مشترك؛
- تدلّ المحافظة على كمية ونوعية المعلومات المقدمة لإثراء الإطار، وكذلك تكرار حالات ذكر الفئة المحددة التي تتعلق بها المساهمات المقدمة ضمن الإطار، على أن الأمور المتمثلة في تفصيل محاور العمل وتقسيمها بحسب الموضوع وتوزيع "ضوابط" المتابعة على فئات مختلفة يسّرت تقديم المعلومات و/أو كانت حوافز إضافية لتقديمها؛

⁵ انظر الفقرات 49 إلى 54 من التقرير الختامي لدورة اللجنة الدولية الحكومية للتربية البدنية والرياضة لعام 2016.

- حالت مسائل منهجية دون إدراج المعلومات المقدمة عن "المنصرين" و"الممارسات الجيدة" في الإطار؛ وستتطلب أساليب تحديد وتقديم وعرض واستخراج المعلومات المتعلقة بالممارسات الجيدة، على الرغم من الاهتمام الكبير بنشر تلك الممارسات على الصعيد الدولي، تحليلاً مستفيضاً قبل وضعها موضع التطبيق؛ وبوجه أعم، كانت مراقبة جودة المعلومات المقدمة مستحيلة نظراً لعدم وجود سياسة لاختيار المعلومات؛
 - حالت الموارد البشرية والتقنية والمالية المحدودة دون إنشاء منتدى تفاعلي وترجمة المساهمات الواردة؛ واشتكى عدد من أعضاء أفرقة العمل من صعوبة استخدام أساليب تقديم المعلومات والاطلاع عليها.
- ويتبين من آراء أفرقة العمل، واستنتاجات اللجنة البرنامجية للمؤتمر الدولي السادس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة، وجود حاجة ماسة إلى إنشاء موقع إلكتروني فعال وشامل يسهل استخدامه لأغراض وضع السياسات الرياضية، ويمكن أن يساعد القائمين على وضع تلك السياسات على الصعيد الدولي على تشاطر المعارف والخبرات والكفاءات.

2 - الأهداف

- (1) إيجاد منتدى دولي مشروع لتشاطر المعلومات المتعلقة بوضع السياسات الرياضية؛
- (2) تعزيز التعاون الدولي من أجل وضع السياسات الرياضية ومتابعتها عن طريق وضع تعاريف مشتركة لمجاور العمل الرئيسية والفرعية؛
- (3) دعم المساعي الرامية إلى بناء قدرات الهيئات العامة المعنية بالرياضة، وكذلك قدرات الجهات المعنية الأخرى، عن طريق نشر المعايير والأدوات الملائمة والممارسات الجيدة؛

3 - الأنشطة الرئيسية

- (1) تحديد وتقييم مراكز تبادل المعلومات الأخرى المعنية بوضع السياسات؛
- (2) تحديد الأغراض الرئيسية لمركز تبادل المعلومات والأوساط الرئيسية المعنية بعمله؛
- (3) تحديد متطلبات المنتفعين؛
- (4) تحديد الآثار المنهجية والتقنية والسياسية؛
- (5) تحديد الوظائف الضرورية المركزية والقابلة للمركزية؛
- (6) وضع نظام للحكومة الداخلية؛
- (7) تحديد الموارد اللازمة والمتطلبات القانونية؛
- (8) وضع جدول زمني للتنفيذ.

4 - الشركاء الرئيسيون المحتملون

- منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومنظمات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة
- منظمات دولية حكومية إقليمية و/أو قارية (الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وبنوك التنمية الإقليمية ... إلخ)
- منظمات دولية حكومية أخرى (الكومنولث)
- المجلس الدولي للتربية البدنية وعلوم الرياضة
- رابطة الرياضة الدولية للجميع
- الأكاديمية السويسرية للتنمية
- المنظمة الدولية النسائية للرياضة، و/أو فريق العمل الدولي بشأن النساء والرياضة، و/أو الرابطة الدولية للتربية البدنية والرياضة للفتيات والنساء
- اللجنة الأولمبية الدولية، والاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، ومنظمات رياضية دولية أخرى
- مديرية الرياضة والمشاريع الاجتماعية (قازان، الاتحاد الروسي)